قطاع التامين الحكومي في العراق– الواقع والتحديات
The governmental Insurance sector in Iraq

أ.م.وفاء علي سلطان
Wafa94859@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

تاريخ استلام البحث 2 /6/ 2020 تاريخ قبول النشر 2020/8/31 تاريخ النشر 28 / 12/ 2020

المستخلص

تشهد شركات التامين تغيرات وتطورات كبيرة وسريعة تؤثر على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تجعلها عرضة للكثير من التحديات والمشاكل التي تؤثر على عمل هذه الشركات ،فالانفتاح العالمي وتخفيض القيود الدولية والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية تعتبر من أهم التغيرات التي تؤثر على المنطقة بصورة عامة والشركات المحلية بصوره خاصة ،وتواجه شركات التامين في العراق جملة من التحديات الكبيرة منها الوضع ألامني غير المستقر والإخفاقات الناتجة من القانون رقم (10) لسنة 2005والمنافسة غير العادلة بين شركات التامين ، ونظرا لأهمية قطاع التامين في العراق وضرورة تطويره فقد هدفت الدراسة التعرف على واقع التامين في العراق للأعوام 2005 –2015 واهم التحديات والمشاكل التي تجابه هذا القطاع الاقتصادي المهم، وانطلق البحث من فرضية مفادها "هناك علاقة عكسية بين واقع التامين في العراق والتحديات التي تواجهه "فكلما زادت التحديات كلما أدى إلى انخفاض تطور هذا القطاع . واعتمدت الدراسة على السجلات والتقارير الصادرة من قبل وزارة المالية للفترة قيد الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها افتقار قطاع التامين إلى الكوادر الفنية (الخبير الاكتواري)المتخصصة ، وعدم وجود وثائق حديثة تواكب التطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، قلة الوعي التأمينية لدى المواطنين كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة إجراء برامج تدريبية متخصصة للكوادر العاملة في قطاع التامين وضرورة اهتمام شركات التامين بالبرامج الترويجية والإعلان عن خدمات التامين لخلق الوعي التاميني.

الكلمات المفتاحية: *التأمين ، الاقتصاد العراقي ،الخدمات*

Abstract

Insurance companies are witnessing large and rapid changes and developments that affect the local, regional and global levels, making them vulnerable to many challenges and problems that affect the work of these companies. Insurance companies in Iraq have a number of major challenges, including the unstable security situation, the failures resulting from Law No. 10 of 2005, and unfair competition between insurance companies, And given the importance of the insurance sector in Iraq and the need to develop it, the study aimed to identify the reality of insurance in Iraq for the years 2005-2015 and the most important challenges and problems facing this important economic sector, and we start the research from the hypothesis that "there is an inverse relationship between the reality of insurance in Iraq and the challenges it faces "The greater the challenges, the more it leads to a decrease in the development of this sector .The study relied on the records and reports issued by the Ministry of Finance for the period under study, and the study reached a number of conclusions, including the insurance sector's lack of specialized technical (actuary) cadres And the lack of recent documents to keep pace with developments in economic and social life, the lack of insurance awareness among citizens, and the study also presented a set of

recommendations, including the need to conduct specialized training programs for cadres working in the insurance sector and the need for insurance companies to pay attention to promotional programs and advertise insurance services to create insurance awareness

Keywords *: Insurance , Iraq economy , services*

المقدمة :-

يقوم التامين على فكرة مفادها أن توزع الخسائر الناتجة من مجموعة من الأخطار على مجموعة الناس بدلا من ان يتحملها فرد واحد أو جهة معينة ، فالتامين يهدف إلى حماية الإفراد والمنظمات من الخسائر المالية التي قد يتعرضون اليها نتيجة تحقق الخطر ،فالوسيلة التي يحقق بها التامين هذه الغاية هو أنشاء صندوق يساهم فيه كل من يتعرض إلى الخطر بمبلغ معين ويتم التعويض من رصيد هذا الصندوق عندما يتحقق خطر معين لاحد الأشخاص .وبذلك يساهم التامين بحماية الأفراد والمنظمات من الخسائر وضمان استمراريتها والحفاظ على رأس مالها ،ولان التامين يجعل الأعمال التجارية والصناعية أكثر أمانا وهذا يشجع المستثمرين وأصحاب المؤسسات التجارية على أبرام العقود. بيد ان هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي توجهها صناعة التامين في العالم بصوره عامة والعراق بصوره خاصة . ومن هذه التحديات القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة العراقية سنة (2005) ومحدودية الأغطية التأمينية ضعف الوعي التأميني والوضع الأمني الغير مستقر وغيرها من التحديات .وبناء على ما تقدم سيقسم البحث إلى ثلاث مباحث الأول يتعلق بمنهجية البحث والدراسات السابقة والمبحث الثاني الجانب النظري والتطبيقي واهم التحديات التي تجابه قطاع التامين الحكومي في العراق أما المبحث الثالث فيناول أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

يعد التامين الوسيلة المثالية لحماية الأفراد والممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وضمان لحماية الأسرة والإفراد والمنظمات من كافة الإخطار التي قد يتعرضون لها . وعلى اعتبار ان صناعة التامين صناعة عالمية لا تتجزأ عن الحياة الاقتصادية الدولية فيجب على هذه الصناعة مواكبة ومرافقة الحياة الاقتصادية والسير معها جنبا مع جنب ،وهذا يحتم على شركات التامين ان تواكب التقدم في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن طريق الارتقاء بعملها من خلال تطوير نشاطاتها في استثمار مدخراتها وقدراتها على استيعاب التطورات الحديثة ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع المهم ، لدا تتلخص مشكلة البحث بالتساؤل التالي ؛ (هل تعي شركات التامين الحكومية في العراق التحديات التي تواجهها والتي تعوق انتشار ثقافة التامين).

2- أهمية البحث

تظهر اهمية البحث من خلال تعرضه الى قطاع التامين باعتباره احد الانشطة الاقتصادية التي لها تاثير في الاقتصاد الوطني من جهة ، ومن حيث دراسة سوق التأمين التي تعتبر من الاسواق الحديثة العهد من جهة ثانية . ويمكن تحديد اهمية البحث من خلال :-

ا- بيان دور واهمية التامين في الاقتصاد الوطني

ب- ايضاح ودراسة الفرص المتاحة لقطاع التامين من اجل وصوله الى مواقع متقدمة.

ج- تسليط الضوء على قطاع التامين الحكومي في العراق واهم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي

في الاقتصاد العراقي ، والتأكيد على أهم الآليات التي تعزز من نشاط قطاع التامين الحكومي في العراق وجعله في مكانة متميزة باعتباره من أهم القطاعات المالية في العراق .

3- أهداف البحث

يمكن تحديد أهداف البحث بما يلي :

ا- بيان دور وأهمية قطاع التامين بالنسبة للاقتصاد العراقي .

ب- بيان أهم التحديات والصعوبات التي تواجه قطاع التامين الحكومي في العراق.

3-فرضيات البحث

هناك علاقة عكسية بين التحديات التي تواجه قطاع التامين بالعراق وتطور هذا القطاع.

4-مجتمع البحث

تم اختيار قطاع التامين الحكومي المتمثل (بشركة التامين الوطنية ، والشركة العراقية للتامين ، وشركة أعادة التامين) مجتمعا للبحث .

5- حدود البحث

ا-الحدود المكانية :قطاع التامين الحكومي في العراق المتمثل ب (شركة التامين الوطنية ، شركة التامين العراقية، شركة اعادة التامين العراقية.

ب- الحدود الزمانية : بيانات شركات التامين للفترة(2005- 2014).

ثانيا : الدراسات السابقة

1- (دراسة شريفي ،2008) :"دور قطاع التامين في النشاط الاقتصادي "

تهدف الدراسة إلى استعراض الدور الهام للتامين في النشاط الاقتصادي وموقع هذا القطاع في الاقتصاد لبعض دول العالم بما يظهر الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لسوريا ، فضلا عن دراسة الفرص المتاحة لقطاع التامين في سبيل وصوله إلى موقع متقدم في الاقتصاد الوطني لاية دولة من خلال دراسة دوره وأهميته في بعض مجالات الاقتصاد .وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التامين والتطور الاقتصادي العام في مختلف بلدان العالم ويظهر ذلك بوضوح في الدول الصناعية الكبرى حيث التطور الايجابي في الاقتصاد متوافقا مع التطور في القطاع التأميني.

2- (دراسة ابراهيم وعبد المجيد ، 2012) :" دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني "دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التامين في الجزائر ومكانته مقارنة مع واقع التامين في مصر من خلال تحليل نشاط التامين واعادة التامين عن طريق استخدام المؤشرات المالية المتعلقة بقطاع التامين .مثل الاقساط والتعويضات وهيكل سوق التامين واسعار وتعريفات التامين .

وتوصلت نتائج الدراسة المقارنة إن الدولتين مصر والجزائر سعتا الى تطوير هذا القطاع لما له من دور وأهمية بالغة من تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني لكل بلد على حدة من خلال :

- التحكم في التكاليف وتحقيق الوفورات
- تطوير الحصة السوقية
- الإدارة الجيدة للموارد
- تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات أدارية حديثة وتعميم المعلوماتية في كل المستويات .
- زيادة تدعيم رأس مال المؤسسات التأمينية.

3- **(دراسة العتابي والبياتي ،2013) :"دور شركات التامين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي** " يهدف البحث إلى بيان الدور الحيوي لصناعة التامين في دعم الاقتصاد العراقي وتخطيط وتنمية الاستثمارات الوطنية أذا توفر الحماية التأمينية والمالية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة كما أنها إحدى أهم القنوات الرئيسية لجمع المدخرات الوطنية واستخدام تلك المدخرات في تمويل الاستثمارات الوطنية فضلا عن توفير فرص جديدة للعمالة والحد من اثأر التضخم. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نمو الأقساط وزيادة الاستثمارات وتحقيق الإيرادات ، كما توصلت الدراسة إلى ضعف المركز المالي لشركات التامين وبالأخص شركة التامين العراقية .

4- **(دراسة عداي،2015) " قطاع التامين في العراق : الإمكانيات والتحديات"**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض والمعوقات والمسببات التي أدت إلى ضعف قطاع التامين في العراق وذلك على أساس اقتراح إستراتيجية توجه عمل شركات التامين في ظل المنافسة بين الشركات الحكومية والضبابية في عملها من اجل رسم خارطة طريق تهدف من خلالها رسم ملامح ووضع تصورات لخلق بيئة ناجحة تزج بالمدخرات في استثمارات ذات مردود عالي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها :

ا- عدم التكافؤ بين شركات التامين من حيث حجم الاستثمارات والأرباح لأسباب تتبع مجلس الاداره في تنويع محافظ الاستثمار .

ب- انخفاض الوعي التأميني لدى الأفراد وعدم ايانهم بالتامين

ج- إن اغلب مشاكل ومعوقات التامين ناتجة عن أسباب أمنية خارجة عن سيطرة الإدارة مثل خطر الإرهاب .

5- **(دراسة مهدي ، 2017) : "التحديات التي تواجه قطاع التامين في العراق – دراسة تحليلية في شركات التامين العراقية " شركة التامين الوطنية أنموذجا "**

هدف البحث إلى تسليط الضوء على قطاع التامين بصورة عامه والتعريف بأنواع التامين وشروط تطبيقه والتعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع التامين في العراق ووضع الحلول الملائمة لها ، وقد استخدم الباحث عينه مكونه من (50) موظفا في شركة التامين الوطنية ، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها عدم وجود برامج فعالة لرفع مستوى الثقافة التأمينية في المجتمع ، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود وثائق تأمينية تغطي الآثار الناتجة من العمليات الإرهابية ، وضعف النشاط الترويجي وعدم اتساق نطاق الوعي التأميني وعدم ملائمة الأغطية التأمينية مما يؤدي الى عدم رواج الخدمات التأمينية .

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

اولا : مفهوم التامين

يعتبر نشاط التامين نشاطا قديم النشأة ، إذا تستند فكرة التامين على الفكرة التعاونية بين أعضاء المجتمع ، أذا أعضاء لمجتمع الواحد معرضون لأخطار تهدد حياتهم ورؤوس أموالهم وممتلكاتهم ،فبدلا من ان يتحمل فردا واحدا خسارة كبيرة بفرده يتحمل مجموعة من الأفراد جزء بسيط من هذه الخسارة ،لذلك أصبح التامين ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمنظمات تلافيها وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية . أن التامين في اللغة مصدر امن مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف ومن الأمانة ضد الخيانة، ويعرف التامين من الناحية الاقتصادية (أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر) (فلاح ، 2008،: 14) . أما تعريف التامين من الناحية القانونية (هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول المؤمن (شركة التامين) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا او ايرادا او مرتبا او أي عوضا مالي أخر " مبلغ التامين "في حالة وقوع الحادث او تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو اي دفعة مالية .(زيدان ، 2010، 139).

ويعرف التامين من الناحية الفنية التأمينية (نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن لهم وذلك عن طريق نقل عبء إخطار معينة الى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل او جزء من لخسارة المالية التي يتكبدها)(الطائي وآخرون ،2007، 39) إما التعريف التقني للتامين هو عملية بمقتضاها يتولى المؤمن تنظيم التعاون بين عدد من المؤمن لهم الذين يتعرضون لمخاطر معينة ،ويقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة له من بينهم بفضل الرصيد المشترك للإقساط التي يجمعها منهم .(حربي وعقل ،31،200).

من خلال مما سبق يمكن تحديد مفهوم التامين بالاتي:-

ا- اتفاق قانوني بين طرفين وهما المؤمن والمؤمن له .

ب-وسيلة لنقل عبء الخطر من الطرف الاول (المؤمن له) المعرض للخطر الى الطرف الثاني (المؤمن) شركة التامين

ج- اتفاق ملزم للطرفين ، حيث يلتزم الطرف الاول (المؤمن له) بدفع اقساط التامين والطرف اما الطرف الثاني (المؤمن)يلتزم بدفع التعويض وتوفير الحماية للطرف الاول.

ج- وسيلة من وسائل الضمان والامان والتعاون بين افراد المجتمع الواحد.

ثانيا : واقع التامين في العراق والتحديات التي تواجهه

1- نبذة تاريخية عن تطور شركات التامين في العراق

مر تطور التامين في العراق بثلاث مراحل :-(كمال ، 2011، 12-14)

المرحلة الأولى : ما بعد الحرب العلمية الأولى – لغاية 1949

لا توجد هناك معلومات كافية لدخول التامين في العراق بشكله الحديث ،ولكن يمكن القول ان التامين صاحب دخول المصالح الأوربية وابرز سمات هذه المرحلة

- بلغ عدد شركات التامين العاملة لغاية 1935 ثلاث شركات منها اثنان انكليزية وواحدة مصرية وخضعت هذه الشركات لقانون الضمان العثماني .
- تدخلت الدولة العراقية عام 1939 لحماية مصالح المؤمن لهم داخل العراق من عدم التزام شركات التامين بدفع مبالغ التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن ضده
- تأسست اول شركة تامين عراقية باسم شركة الرافدين (وهي عراقية بالاسم فقط)برأس مال قدره (100000)دينار وتمارس هذه الشركة أعمال التامين على الحياة .
- شهدت هذه الفترة دخول شركات أجنبية وعربية الى العراق ، وبلغ عدد الشركات ثمانية أربع منها انكليزية وواحدة هندية وشركتان عربيتان وشركة الرافدين .

وكانت الدولة العراقية إن ذاك تؤمن على ممتلكاتها لدى الشركات الأجنبية وتدفع لها مبالغ طائلة بالعملة الصعبة (أقساط التامين)مما أدى إلى تسرب العملة العراقية خارج العراق عن طريق هذه الشركات.

المرحلة الثانية : من عام 1950 لغاية 1964

شهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا في قطاع التامين حيث تأسست أول شركة للتامين برأس مال عراقي وهي شركة التامين الوطنية برأس مال قدرا مليون دينار عراقي ساهمت الدولة ب 50%من رأس المال وساهم كل من المصرف الزراعي ،المصرف العقاري ، مصرف الرافدين ، المصرف الصناعي بنسبة 12,5 %من رأس المال .

وفي عام1960 اتسع نشاط الدولة في مجال التامين بإنشاء شركة أعادة التامين العراقية للمحافظة على أقساط التامين التجاري من التسرب إلى الخارج .وشهدت هذه الفترة تطورا في قطاع التامين أذا شهدت دخول العديد من الشركات الأجنبية والعربية فضلا عن تأسيس شركات تامين عراقية ، لذا يمكن تحديد الشركات ألعاملة في المرحلة الثانية بما يلي (عزيز ،63،2005)

ا- شركات تامين أعادة تامين محلية مثل شركة التامين الوطنية وشركة بغداد

للتامين وشركة أعادة التامين وشركة التامين العراقية وشركة التامين التجاري وشركة الاعتماد للتامين وشركة الرشيد للتامين وشركة الرافدين للتامين وشركة دجلة للتامين.

ب- فروع ووكالات شركات تامين عربية وأجنبية مثل شركة الاتحاد الوطني وشركة الضمان اللبنانية وشركة مصر للتامين وشركة رويال للتامين وشركة تامين الحياة الأمريكية.

المرحلة الثالثة : من عام 1964 لغاية الوقت الحاضر

شهدت هذه المرحلة حدثا مهما وهو تأميم شركات التامين حيث صدر قانون التأميم المرقم (99) لعام 1964 ويكن تحديد سمات هذه المرحلة (الطائي وآخرون، 2008، 35):

- تأميم شركات التامين العراقية
- إيقاف عمل الشركات الأجنبية العاملة في العراق
- إنشاء المؤسسة العامة للتامين والتابعة لوزارة الاقتصاد آنذاك بموجب القانون رقم (98) لسنة 1964 ، وبموجب هذا القانون ترتبط بالمؤسسة العامة للتامين جميع منشأة التامين التي تمتلك التي تمتلك الدولة في حينه أو في المستقبل كامل رأسمالها .
- ألزام شركات التامين العراقية بإعادة التامين لدى شركة أعادة التامين العراقية.

- ألزام أصحاب جميع المركبات البرية والبحرية والنهرية بالتامين الإلزامي لدى شركات التامين العراقية (تامين المسؤولية المدنية اتجاه الغير)

وفي عام 1987 ألغيت المؤسسة العامة للتامين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ونقلت جميع حقوق المؤسسة إلى الشركات التابعة لها وأصبح ارتباط شركات التامين مع وزارة المالية .وأصبحت ومازالت حكومية في هناك ثلاث شركات تامين حكومية في العراق وهي

1- شركة التامين الوطنية وتمارس جميع أنواع التامين

2-الشركة العراقية للتامين تمارس جميع أنواع التامين بعد ان كانت متخصصة بإعمال التامين على الحياة

3- شركة اعادة التامين العراقية تمارس أعمال أعادة التامين.

وهناك تطورات شكلية حدثت في سوق التامين العراقية من سنة 2000 ولغاية الوقت الحالي وهي كالتالي :(كمال ،2019)

1- عام 1964 ولغاية 1997 كان التامين محتكرا من قبل الدولة إلى ان أصدرت الدولة في عام 1997 قانونا للشركات برقم 22 بتأسيس شركات تأمين خاصة والمختلطة إلى جانب الشركات الحكومية ووصل عدد الشركات الأهلية في الوقت الحالي (30)شركة تمارس جميع أعمال التامين إلا أن دورها وحجم إعمالها مازال دون المستوى المطلوب.

2- صدور قانون تنظيم اعمال التامين لسنة 2005(الامريكي الصنع والمأخوذ نصا من قانون التامين التامين الاردني 1999)وهو قانون ساهم في عدم تطور قطاع التامين العراقي .

3- عودة شركة اعادة التامين العراقية الى شراء اتفاقيات اعادة التامين الاتفاقية بعد تحريمه بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق للفترة (1990- 2003).

4- تأسيس جمعية التامين العراقية عام (2005)للاهتمام بشؤون التأمين.

5- تأسيس ديوان التأمين للأشراف والرقابة على نشاط شركات التامين سنة (2005) .

ثالثا :- تحليل مؤشرات الأداء لشركات التامين العراقية

1- الاستثمارات

تتجمع لدى شركات التامين مبالغ طائلة من جراء عمليات الاكتتاب بالتامين ،وتقوم شركات التامين باستثمار هذه المبالغ في مجالات استثمارية متنوعه تحقق عائدا على الاستثمار ،ويمكن تصنيف الاستثمارات التي تقوم بها شركات التامين إلى استثمارات ذات العائد الثابت التي يمكن أن توفر لشركات التامين عائد دوري منتظم مثل القروض واستثمارات ذات العائد غير الثابت وغير المنتظم مثل إيداعات الفائض لدى المصارف والأسهم والسندات وشراء العقارات وتأجير العقارات (عداي ،2015، ص: 13)والجدول رقم (1) يوضح مبالغ الاستثمارات في الشركات الحكومية(شركة التامين الوطنية والشركة العراقية للتامين وشركة إعادة التامين العراقية)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الأتي :

1-بالنسبة لشركة التامين الوطنية هناك نمو متزايد في مبالغ الاستثمارات ماعدا عام 2006 الذي شهد انخفاض ملحوظ في حجم الاستثمارات نتيجة للوضع الأمني المتردي في تلك السنة مما أدى إلى انخفاض في مبالغ الاستثمارات ،كما نلاحظ انخفاض مبالغ الاستثمارات عام 2014مما عليه في الأعوام السابقة وذلك بسبب ان بعض العقارات العائدة للشركة تقع في الموصل والرمادي التي كانت محتلة من الجماعات الارهابية.

2-اما شركة التامين العراقية فقد شهدت ايضا ارتفاعا ملحوظ في حجم الاستثمارات وبشكل تدريجي من عام 2005 لغاية عام 2015 وبمبالغ تفوق استثمارات الشركات الباقية والسبب يعود ان شركة التامين العراقية تساهم بشكل كبير في هيئة الأوراق المالية لان الشركة المذكورة تركز في استثماراتها على الاستثمار بالأوراق المالية دون مراعاة التنويع في الاستثمار ،

3-اما بالنسبة لحجم الاستثمارات في شركة أعادة التامين العراقية فيتأثر بشكل مباشر بحجم الاستثمارات والأقساط في شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية حيث كلما زادت الأقساط المتحصلة في هاتين الشركتين زادت نسبة إقساط الإعادة وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات في شركة الإعادة العراقية.

جدول رقم (1) يوضح مبالغ الاستثمار في شركات التامين الحكومية

السنوات	شركة التامين الوطنية	شركة التامين العراقية العامة	شركة اعادة التامين
2005	2868974	7861358000	5758438
2006	21662919	8176186000	9199521
2007	29905406	8390228000	9304002
2008	30769420	10769009000	16750327
2009	47185496	12100000000	17923707
2010	73471215	14527465000	18186686
2011	100161010	16686118000	34128689
2012	114002589	21653353000	34180447
2013	129485495	27131171000	38082746
2014	100692816	35586638000	40489939
2015	157570780	34426935000	42228679

المصدر :من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية لشركات التامين

يظهر من الجدول رقم (1) إن نسب النمو في حجم الاستثمارات في شركة التامين الوطنية تتباين للأعوام 2005 ولغاية 2015 لتبلغ أعلى نسبة نمو عام 2005 وقد بلغت (65%) ، واقل نسبة نمو (-22%) في عام 2014 بسبب العمليات العسكرية في المحافظات (الموصل ، الانبار ، صلاح الدين) ، فضلا عن انخفاض حجم الودائع ، بينما نلاحظ انخفاض نسبة النمو الاستثمار في شركة التامين العراقية مقارنة بالوطنية حيث تصل أعلى نسبة نمو في عام (2008) وبنسبة 28% وبأقل نسبة نمو عام 2015 وذلك بسبب الحرب ضد داعش وفقدان الكثير من الأعمال في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية . إما بالنسبة لشركة أعادة التامين فقد تذبذبت نسب النمو في حجم الاستثمارات من 87% في عام 2011 إلى (0.0042) عام 2015 بسبب الوضع ألامني غير المستقر .

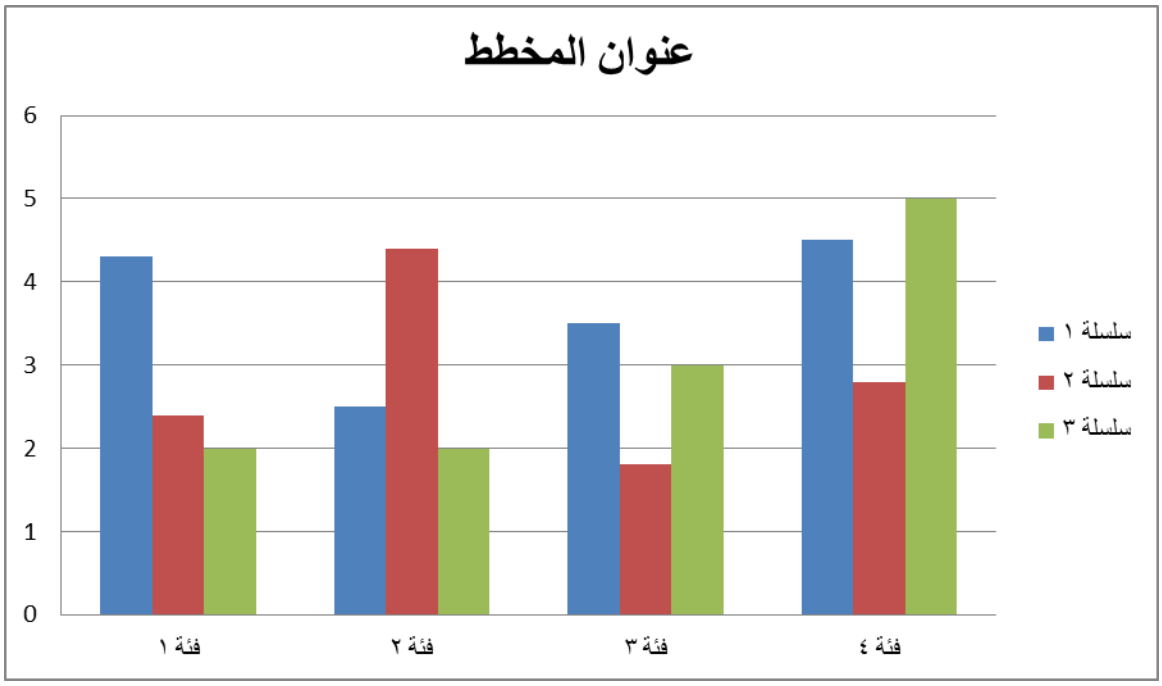

سلسلة (1)شركة التامين الوطنية سلسلة (2)شركة التامين العراقية سلسلة (3) شركة اعادة التامين

الشكل (1) مبالغ الاستثمار في شركات التامين الحكومية

2 –عائد الاستثمار

تمارس شركات التامين عملا مزدوجا الأول هو عملية الاكتتاب بالتامين والثاني هو الاستثمار حيث ان الكثير من شركات التامين تحقق خسائر من جراء العمل التأميني لكنها تحقق إرباحا من جراء استثمار أموالها في مجالات استثمارية متنوعة ،ويعد العائد على الاستثمار احد أشهر المصطلحات الاقتصادية وأكثر المقاييس المستعملة في عالم المال والاستثمار ويستعمل لحساب الربح الذي يدره استثمار معين فالمستثمر لا يستطيع تقييم اي استثمار سواء كان في سوق السهم والسندات او العقارات دون معرفة العائد على الاستثمار ،وهو احد أفضل الطرق لقياس الأداء والربحية للمنظمات الهادفة الى الربح ، حيث يعد مؤشر العائد على الاستثمار ان الاستثمارات هي الأساس في تحقيق الأرباح وهو محور الاهتمام من كافة الأطراف في المنظمات (العاملون ، المستثمرون ، الإدارة العليا ، الدائنون ، وكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة).ويمكن توضيح العائد على الاستثمار في الشركات الثلاث من خلال الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) العائد على الاستثمار في الشركات الثلاث (2005–2015)

السنوات	شركة التامين الوطنية	شركة التامين العراقية	شركة اعادة التامين
2005	**2832566**	2118238000	831526
2006	**2009501**	763581000	1593454
2007	2713945	1480191000	1529675
2008	3346449	1414310000	1569090

1826719	1883108000	5931998	2009
1486792	1364174000	4877930	2010
1982092	1652786000	5627297	2011
2262277	1714150000	6934928	2012
3105503	2394596000	6679153	2013
2890449	2522865000	8065273	2014
2443798	2771112000	7215030	2015

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية لشركات التامين

يظهر من الجدول رقم (2) تذبذب نمو الإيرادات في شركة التامين الوطنية ، حيث بلغت أقصى نسبة نمو 77% سنة 2009 واقل نسبة نمو في 2015 والسبب في ذلك إن بعض العقارات المملوكة للشركة تقع في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية ضد خطر الإرهاب . إما بالنسبة لعوائد شركة التامين العراقية فقد تذبذبت بشكل كبير فقد بلغت اقل نسبة عام 2010 وقد بلغت (-27%) وأعلى نسبة نمو في عان 2013 وبنسبة (39.6%) والسبب في تذبذب العوائد على الاستثمار لاعتمادها على العوائد المستحصلة من المصارف الحكومية عن الودائع الثابتة وأعلى نسبة تحققت في عام 2015 وقد بلغت (59%) . كما شهدت شركة أعادة التامين تذبذب في نسبة العوائد على الاستثمارات بين ارتفاع وانخفاض خلال الأعوام المذكورة لتصل إلى أعلى نسبة في عام 2006 وتصل اقل نسبة في عان 2010 وقد بلغت (-0.18%) ويرجع السبب في التذبذب هو استثمارات الشركة في محافظات متنوعة بما فيها الإقراض العقاري وتملك العقارات وتأجيرها وتأسيس شركات داخل وخارج العراق .

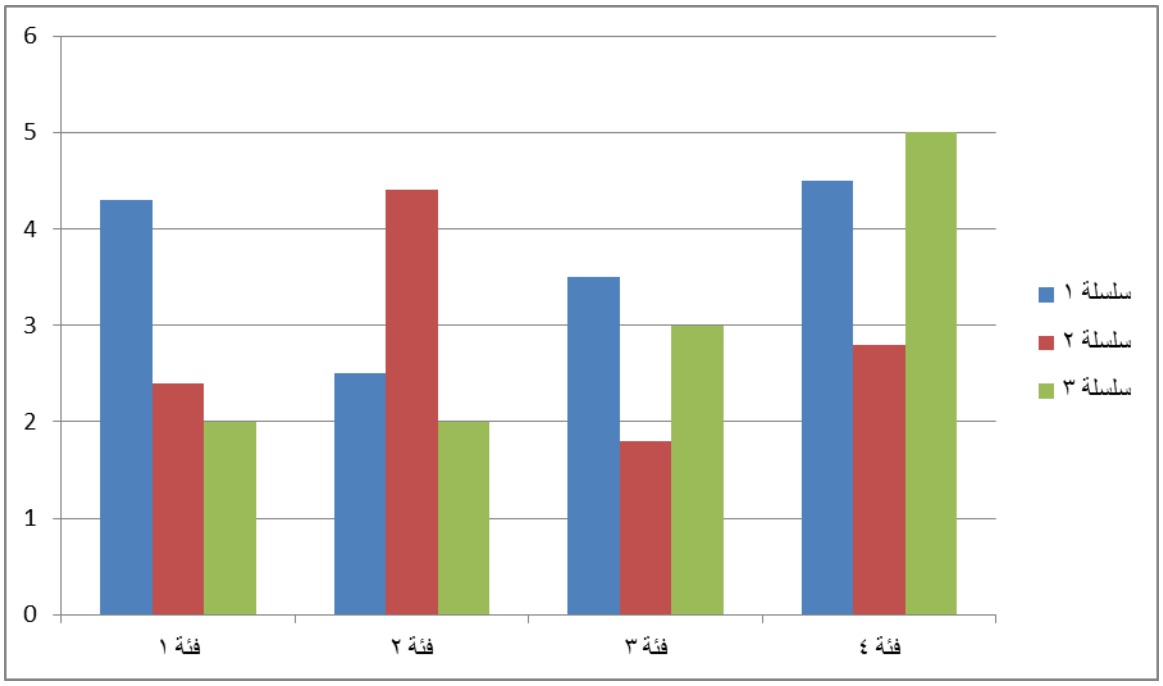

سلسلة (1) شركة التامين الوطنية ، السلسلة (2)شركة التامين العراقية، سلسلة (3) شركة اعادة التامين

الشكل (2) **العائد على الاستثمار في الشركات الثلاثة (2005-2015)**

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2): شركة التامين الوطنية : شهدت الشركة ارتفاع ملحوظ في ارباحها من العام 2005 لغاية العام 2014 بينما انخفض العائد في عام 2015 بسبب الأعمال الإرهابية وخروج ثلاث محافظات مهمة(الموصل ،الانبار ،صلاح الدين)من سوق التامين العراقية ،وبعض العقارات العائدة للشركة تقع في الموصل والرمادي مما تعذر استحصال ايراداتها ،كذلك لم يتم استلام حصة الشركة من الأرباح المتحققة عن شركة أعادة التامين العربية في بيروت (التقرير السنوي لشركة التامين الوطنية لعام 2015).

أما بالنسبة لشركة التامين العراقية : ارتفعت أرباح الشركة بشكل تدريجي من الأعوام 2005 لغاية 2015 ويرجع السبب أن الشركة تستثمر فوائضها النقدية في استثمارات طويلة الأجل ،مثل الاستثمارات العقارية والمساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص ومنح القروض العقارية والإيداع لدى المصارف والبنوك.

شركة أعادة التامين العراقية :شهدت إيرادات الاستثمارات في الشركة ارتفاعا تدريجيا من عام 2005 لغاية 2013 حيث بلغ أعلى ارتفاع عام 2013 وهو 3مليار دينار نتيجة لاعتماد الشركة استراتيجية لزيادة رأس المال الشركات التي تساهم برأس مالها عن طريق خلق طلب على أسهم الشركات المطروحة للبيع سواء في سوق الإصدار وأسوق التداول ألان العائد انخفض في عام 2014 ويرجع سبب ذلك أن أكثر استثمارات الشركة هي استثمارات طويلة المدى في الخارج مثل شركة البحرين الوطنية القابضة وشركة أعادة التامين اللبنانية مما يحتاج إلى فترة زمنية من اجل تحقيق هذه العوائد ،كذلك الوضع الأمني الغير مستقر أثرت على عوائد الاستثمار.

3-التعويضات المدفوعة

تمثل التعويضات التزام شركة التامين اتجاه حملة الوثائق عند تحقق الحادث المؤمن ضده وهي أساس عقد التامين بالنسبة لشركات التامين المباشرة (شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية)أما بالنسبة لشركة أعادة التامين فتمثل

التعويضات مدى مساهمة الشركة المعيدة في تحمل واقتسام الخسائر مع الشركات المعيدة. والجدول (3) يمثل التعويضات المدفوعة :

الجدول (3) التعويضات المدفوعة للمومن له (2005- 20015)

السنوات	شركة التامين الوطنية	شركة التامين العراقية	شركة اعادة التامين
2005	3795472	1720783000	2038506
2006	4422823	1921960000	1702960
2007	5410560	3117499000	1111525
2008	6339646	3146985000	1939433
2009	7904314	4512952000	1400242
2010	9715773	9272734000	2874280
2011	15176870	9028055000	1965625
2012	23773085	17721147000	3733139
2013	30272076	25590401000	4829285
2014	40101546	32481635000	6449107
2015	41604703	35309789000	5517022

المصدر: من أعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية لشركات التامين

ويلاحظ من الجدول رقم (3) تذبذب مبالغ التعويضات بالنسبة لشركة التامين الوطنية وتصل أعلى نسبة عام (2011) بنسبة 71% وذلك بسبب الزيادة في تعويضات قروض السيارات ، وانخفاض نسبة التعويضات عام (2015) وبنسبة 2%. إما بالنسبة لنمو التعويضات في شركة التامين العراقية فقد بلغت أعلى نسبة تعويضات عام (2011) وبنسبة (97%) واقل نسبة للتعويضات عام (2008) وقد بلغت 0.009% . إما بالنسبة لنسب التعويضات في شركة أعادة التامين الوطنية فقد تراوحت بين (14%) إلى (89%) حيث سجلت أعلى نسبة للتعويضات عام 2012 ، ويرجع التفاوت في نسب التعويضات إلى تفاوت التعويضات المدفوعة إلى شركات التامين المباشرة والتعويضات الموقوفة " وهي التعويضات المبلغة للشركة عن حوادث لسنوات ماضية ولم يتم تسويتها " وكذلك يعتمد على أعمال التامين المحلية والأجنبية .

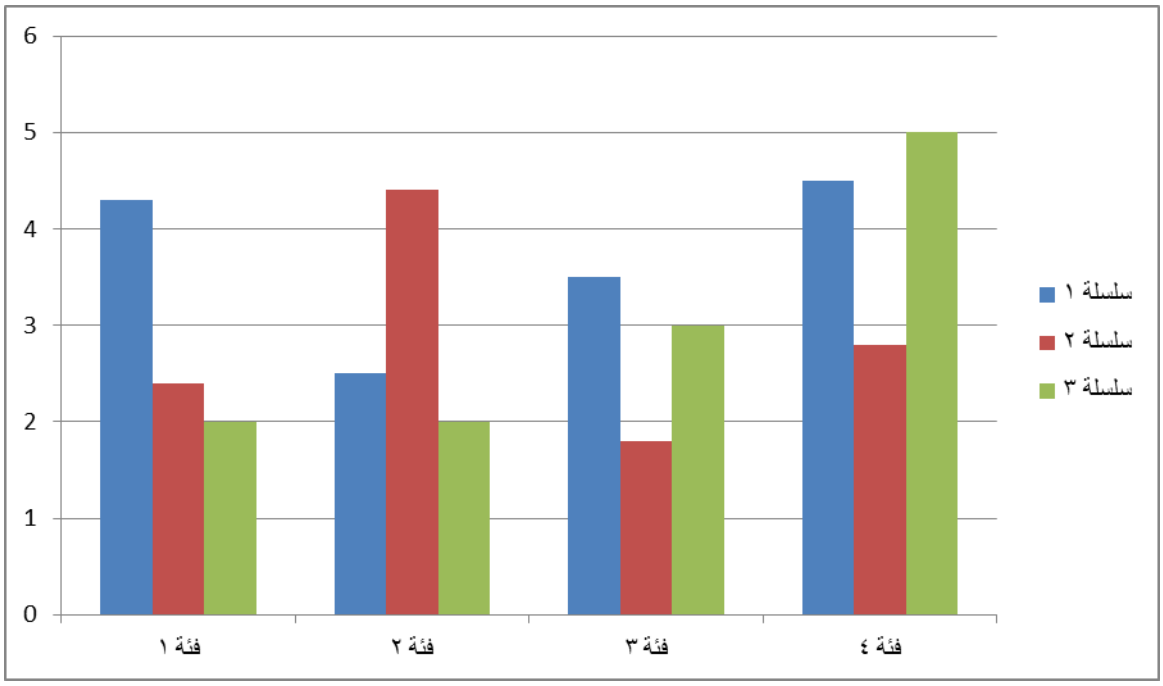

السلسلة (1) شركة التامين الوطنية السلسلة (2) شركة التامين العراقية السلسلة (3) شركة اعادة التامين

الشكل (3) التعويضات المدفوعة للمومن له (2005- 20015)

رابعا :- التحديات ولمشاكل التي تواجه قطاع التامين في العراق

يمكن تحديد اهم التحديات والمعوقات التي تجابه قطاع التامين في العراق بما يلي :

1- محدودية غطا ء التامين

ان اغلب وثائق التامين الصادرة من قبل شركات التامين الحكومية والأهلية يغلب عليها الطابع الكلاسيكي كوثيقة التامين ضد الحريق والسرقة والحوادث الشخصية ،ان انقطاع العراق وسوق التامين عن الأسواق العالمية بسبب الظروف الأمنية وظروف الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي قد حرم شركات التامين من الاطلاع على احدث التطورات في مجال الوثائق التأمينية .(هاشم، 2009)

2- القوانين والتشريعات

في عام 2005 صدر القانون رقم (10) وهو قانون تنظيم إعمال قد اثر بشكل كبير على وضعية سوق التامين العراقية لما تضمنه من بنود وفقرات متعددة مخيبة للآمال بشكل كبير ، حيث ان القانون لم يتطرق الى أهم مسألة جوهرية الا وهي وجوب أجراء التامين لدى الشركات العراقية للأموال المتواجدة في العراق التي تكون وجهتها النهائية العراق عكس ما نص عليه قانون شركات التامين ووكالات التامين السابق الذي كان حريصا جدا على ذلك ، وقد أدى هذا الإغفال إلى تسرب عمليات التامين الى شركات أجنبية خارج العراق مما افقد سوق التامين العراقية نشاطا كبيرا لو ألزم القانون جميع الشركات الأجنبية والمحلية بالتامين على موجوداتها كوادرها داخل العراق ولدى شركات التامين المحلية .

كما أجاز القانون رقم (10) لسنة 2005 شركات التامين الأجنبية فتح فروع لها في العراق وهو امر لم يكن موجودا في السنوات الماضية بعد تأميم شركا ت التامين عام 1964 مما يعني منافسة الفروع والوكالات الأجنبية للشركات العراقية وتسريب مبالغ طائلة الى الخارج وخاصة تلك التي تأتي عن طريق التامين على الشركات الاجنبية العاملة في العراق .(كمال ، 2011، 104)

3- الوضع الأمني غير المستقر في العراق

ان مشكلة عدم استقرار الأوضاع الأمنية خلقت للشركات العراقية أرضية غير صالحة للتحرك نحو أمور عديدة منها نحو التامين بسبب انسحاب عدد كبير من أصحاب المصانع والتجار وإغلاق محالهم والهجرة خارج العراق بالإضافة الى توقف الكثير من المشاريع والمعامل الحكومية مما أدى إلى انحسار عدد وثائق التامين الجديدة وعدم تجديد الوثائق القديمة مما أثر سلبا على الموازنات العامة لشركات التامين العاملة في السوق العراقية ، اذا أصبحت المصاريف الإدارية تشكل عبء كبير على حجم الإنتاج . من الأمور المهمة التي تجابه شركات التامين الأهلية المنافسة غير الفنية ، أذانه وبسبب قلة خبرة موظفي هذه الشركات وحداثتهم واهتمامهم بالجانب الإنتاجي فقط دون الجانب الفني ،اعتادت بعض الشركات الأهلية الاكتتاب بأسعار دون المستوى المطلوب من أجل الحصول على العملية الإنتاجية مما اضطر الشركات الحكومية مجاراة هذه الشركات بانخفاض الأسعار على أساس جودة الخدمات التأمينية .

4- قلة خبرة الكوادر الفنية العاملة في قطاع التامين

يفتقر قطاع التامين الى الكوادر الفنية المتعمقة والمتمرسة بالتامين بسب الوفاة والتقاعد والهجرة ،ان قطاع التامين يفتقر الى الكوادر التأمينية على مستويين :-

الأول على مستوى شركات التامين التي لم تتمكن من بناء وتأهيل كوادر جديدة

والثاني على مستوى المؤمن لهم وبالأخص المنظمات الصناعية والتجارية والدوائر الحكومية التي لا تمتلك الكادر المؤهل القادر على تولي وظيفة إدارة الخطر والتامين ، والموجود منه لا يحتل موقعا مهما في اتخاذ القرار فيما يخص التامين كما هو الحال في القطاع النفطي .

5- غياب الوعي التأمينية

ان غياب الوعي التأمينية لدى الأفراد والمنظمات في العراق لأهمية دوره في توفير الضمان والأمان للأفراد والمنظمات ، وكذلك عدم المعرفة الكاملة بأنواع وثائق التامين المختلفة ودورها في حماية الأفراد والمنظمات على سبيل المثال عدم معرفة الكثير من المزارعين والمربين بوجود وثائق التامين النباتي والحيواني او عدم معرفة سائقي المركبات بوجود التامين الإلزامي على مركباتهم.

6- الوعي التأميني واثره على الطلب

يعد نشر الوعي التأميني من اهم العوامل المؤثرة في طلب خدمة التامين ي العراق ويرجع السبب في تراجع ثقافة التامين هو عدم دخول التامين في المناهج التعليمية التي تسهم في نشر الثقافة التأمينية وكذلك عدم اهتمام شركات التامين في نشر الثقافة التأمينية عن طريق القيام بحملات ترويجية واعلانية لتعريف بخدمة التامين (غالي ،2014 ، 57).

7- **عدم قيام شركات التامين في العراق باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة** لأغراض التخطيط والتنظيم وجمع المعلومات وأعداد الموازنات والحسابات الختامية ،حيث ان هذه الشركات لا تقوم باستثمار أموالها في ترتيب وإعداد الموارد البشرية وبناء كوادر فنية مؤهلة ومدربة.

8- تراجع عمل شركة اعادة التامين العراقية

كانت شركة أعادة التامين العراقية تحتل مكانة مهمة في أسواق التامين بالمنطقة من أواخر الستينات الى أوائل الثمانينات في القرن الماضي من حيث حجم احتفاظها بالأخطار لحسابها الخاص وما تمتلكه من موارد فنية مدربة واكتتابها بأعمال التامين داخل العراق وتلك الواردة من الخارج ،لكنها تدهورت بسبب الحروب والحصار الدولي.

9- ضعف عمل ديوان التامين

منذ تأسيس الديوان عام 2005 ضل يدار من قبل رئيس بالوكالة ،وبقى فترة زمنية طويلة قبل ان يستكمل تعيين وأعداد كوادر فنية متخصصة في أعداد الرقابة على أعمال التامين ، وعمل الديوان سنوات عديدة معتمدة على خبرة فنية محدودة لشخص واحد . الا ان وظيفة الديوان شكلية لا تتعدى سوى تطبيق أحكام بعض التعليمات الصادرة فيه ، وقع ذلك فان هذه التعليمات وإحكام أخرى للقانون كما في الحدود الدنيا لرأس مال شركات التامين ليس مطبقا كما يجب .

10-**عدم الشفافية والإفصاح عن المدخرات الحقيقية** لدى شركات التامين بالرغم عن وجود جهتان رقابيتان مسؤوليتان عن تدقيق حسابات هذه الشركات وهما ديوان التامين والبنك المركزي العراقي .

12- **غياب الثقة لدى فئة كبيرة من الأفراد والمنظمات بشركات التامين** وذلك بسبب عدم مصداقية بعض الشركات في تسوية المطالبات بالتعويض او التأخير في دفعها بسبب الروتين الحكومي.

المبحث الثالث :- الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

1 -افتقار شركات التامين إلى الكوادر الفنية المتخصصة في مجال التامين.

2-يقتصر عمل شركات التامين العراقية على إصدار وثائق تامين كلاسيكية وعدم إصدار وثائق حديثة تتلاءم مع التطور بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (وثائق التامين الصادرة من شركة التامين الوطنية وشركة التامين العراقية)

3-ان قانون رقم (10) لسنة 2005 له اثأر كبيرة على وضعية سوق التامين العراقية لما احتواه من بنود وفقرات مخيبة للآمال بشكل كبير.

4-ضعف الثقافة التأمينية لدى الأفراد والمنظمات وذلك بسبب ضعف النشاط الترويجي لشركات التامين للإعلان عن التامين وبسبب نظرة المجتمع المتخلفة للتامين باعتباره عمل من أعمال المقامرة والرهان .

5-إن اغلب مشاكل ومعوقات التامين ناتجة عن أسباب تتعلق بالوضع الأمني ،مثل خطر الإرهاب الذي طال بعض المحافظات العراقية وما نتج عنه من انخفاض في عدد وثائق التامين.

6- عدم وجود تعاون بين شركات التامين والمصارف (صيرفة التامين) ماعدا بعض القروض التي تمنحها المصارف وتطلب وثيقة تامين كضمان لقيمة القرض.

7- عدم وجود دورات تاهيلية متخصصة للعاملين في قطاع التامين ،حيث يجب ان يحمل العاملين في قطاع التامين مهارات فنية تامينية متخصصة (مهارات اكتوارية).

8- ضعف الدور الذي يقوم فيه ديوان التامين فيما يخص الاشراف والرقابة على اعمال شركات التامين الحكومية العاملة في العراق،

9- عدم توفر اغطية تامينة متخصصة بقطاع النفط في العراق باعتباره القطاع الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد العراقي.

10- عدم وجود تعاون جمعية التامين العراقية والهيئات الاكاديمية في العراق المتمثلة بالجامعات والمعاهد،

ثانيا :- التوصيات

1- خلق ثقافة تأمينية لدى الإفراد والمنظمات عن طريق تكثيف البرامج الترويجية عن طريق الإعلان المرئي والمسموع وعقد الندوات والحلقات وورش العمل من اجل الترويج عن خدمة التامين.

2- ألزام دوائر الدولة وشركات القطاع الخاص والشركات الأجنبية بضرورة التامين على أصولها وممتلكاتها لدى شركات تامين عراقية.-

3- إصدار وثائق تأمينية جديدة تلبي حاجات جديدة مثل التامين الصحي وتامين التلوث الناجم عن النفط والتامين ضد خطر التخلص من النفايات السامة والمواد

4-ضرورة التعاون ما بين شركات التامين والمصارف وتشجيع المصارف بيع وثائق التامين عن طريق منافذها

5-إدخال العاملين في مجال التامين دورات فنية متخصصة داخل العراق وخارجه لتطوير مهاراتهم ومعارفهم .

6-يجب على شركات التامين تنويع مجالات الاستثمار من اجل تحقيق أعلى عوائد .

7- تعديل القوانين الصادرة من قبل الدولة لتنظيم أعمال التامين أو العمل على تشريع قوانين جديدة تتلاءم مع طبيعة التغيرات التي تشهدها البيئة العراقية.

8- .الزام جميع المستوردين العراقيين عند فتح اعتماد مستندي في المصرف ان يكون الاستيراد على اساس الكلفة والشحن (c&f) والتامين داخل العراق وليس على اساس (CIF).

9- العمل على تنشيط الدور الرقابي لديوان التامين ، وفك ارتباط ديوان التامين عن وزارة المالية من اجل القيام بدوره الرقابي كهيئة مستقلة .

10- توسيع عمل جمعية التامين العراقية وزيادة تعاونها مع الأكاديميين في الجامعات والمعاهد من اجل تزويدهم بالدراسات والبحوث والاحصاءات المتعلقة بالتأمين.

11- فرض التامين الالزامي على صناعة النفط بكافة مراحله لدى شركات التامين العراقية .

المصادر

1- الجبوري ،محمد هاشم حمود ، **دور العلاقات العامة في صناعة التامين** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ،2014.

2- الطائي ، يوسف حجيم الطائي وآخرون ،**أدارة الخطر والتامين**، جامعة الكوفة ،الكوفة، 2006.

3- العتابي ،حسين عاشور و زينب يونس البياتي ، **دور شركات التامين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي** ،بحث تطبيقي في شركة التامين العراقية العامة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 16، العدد(1) ،2014

4- زروقي ، ابراهيم و عبد المجيد ،بدري ، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية : الواقع وأفاق التطوير – تجارب الدول ، جامعة حسيبة بن ابو علي بالشلف ، الجزائر ،2012.

زيدان ، سلمان ، **أدارة الخطر والتامين** ،دار المناهج للنشر التوزيع ،عمان ،الأردن ،2013.

6- شريفي ،طرفة و محمد، رافد، **دور قطاع التامين في النشاط الاقتصادي** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،اللاذقية ، سوريا، المجلد (30) العدد(4) ، 2008 .

7- عبد الله ، عزيز فؤاد ، **التامين في العراق الواقع وافاق المستقبل** ، مجلة التامين العربي ، العدد86 ،2005 .

8-عداي ،نور شدهان ، **قطاع التامين في العراق** ، الإمكانيات والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ،2015 .8-عريقات ،حربي محمد و عقل ، سعيد جمعة ، التامين وإدارة الخطر (نظرية وتطبيق) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2008 .

9-غالي ، بتول عبد علي ، **العوامل المؤثرة في تسويق التامين الجماعي** ، دراسة ميدانية في جامعة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، 2014 .

10- فلاح ، عز الدين ، **التامين** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، 2008 .

11- مصباح ،كمال ، **اوراق في تاريخ التامين في العراق ،نظرات انتقائية** ، من منشورات شركة التامين الوطنية، بغداد،.2011

12-مصباح، كمال ، **قطاع التامين : قضايا ومقترحات** ،مجلة التامين العراقية، العدد ،بغداد ،كتوبر ،2019 .

13- مهدي ، بوران ، **التحديات التي تواجه قطاع التامين في العراق** ، دراسة تحليلية في شركات التامين العراقية (شركة التامين الوطنية أنموذجا) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 104 ، المجلد 24 ، جامعة بغداد ، 2017 .